

بين مكر الأيديولوجيا ورهانات الواقع الصارم "الاستقلال النسبي" للدولة على طاولة

التشريح مجددا

د. صالح ياسر

لهذه المقالة **هدف** محدد يتمثل في الرد على بعض الأطروحات السائدة التي تقدم لنا الدولة وكأنها تقف فوق الطبقات الاجتماعية أو على مسافة "متساوية" منها، أي تظهر **كمحاولة** لـ "المصالحة" بين الطبقات، وباختصار شديد تقدم لنا **لابسة ثوب "حيادها" المبجل !**¹.

لقد أماطت الماركسية لأول مرة في تاريخ البشرية اللثام ونزعت كل الحُجب عن الدولة المؤهلة المقدسة (كالبقرة عند الهندوس!!) الموضوعة فوق الطبقات. أي أنزلت الماركسية الدولة من سماء الحياد المجمل بالضبباب إلى حيث هي في الواقع، إلى معمعان الصراع الطبقي التي تمثل فيه قيادة أركان الفئة (أو الطبقة أو التحالف الطبقي المهيمن) السائدة في مرحلة تاريخية معينة.

ومن المؤكد، قبل كل شيء، الإشارة إلى ان ماركس وأنجلس لم يكونا "ماركسيين" منذ الولادة، وهو قول ينبغي ان لا يفاجئ احد. لقد كانا مضطرين إلى تذليل الكثير من الصعاب بهدف صياغة الموضوعات الأساسية للنظرية الماركسية ومنهجها الجدلي-التاريخي. وفي هذا الصدد فإن نظرية الدولة لا تشكل استثناء. لقد كانت الخطوة الجوهرية على طريق صياغة هذه النظرية وهذا المنهج هو التغلب على المفهوم الهيجلي للدولة والقانون الذي كان يرى في الدولة مؤسسة جامدة خالدة، "روحا" مفروضة على المجتمع من الخارج. في حين اكتشف ماركس في **العلاقات الاجتماعية المادية** باعتبارها مصدر سلطة الدولة، مصدر الدول. ويتمثل هذا المصدر في اشكالية **المصالح المادية** لمختلف الطبقات الاجتماعية، والتي من بينها تسيطر احدى الطبقات اقتصاديا على الأخرى، وهذه السيطرة تعني اساسا هيمنة البناء الفوقي على السيطرة الأكثر أساسية، أي السيطرة الاقتصادية. وإذا كان الأمر كذلك فإن الدولة بالنتيجة، خلافا لما يبدو ظاهريا، هي ليست شيئا مستقلا، بل انها أداة غير مباشرة بيد الطبقة المسيطرة اقتصاديا في مجتمع ما. وهذا التشخيص هو رد على التصور البرجوازي الاصلاحى للدولة المتجسد في عزلتها عن شروطها المادية والتهرب، بمختلف اشكال التحايل، عن تحديد مضمونها الطبقي ورفعها إلى سماء "الحياد" فوق الطبقات. وهكذا إذن وحسب رأي "سدنة" هذا التصور، الدولة شيء معطى سابقا، أداة لا تعبر عن سيطرة طبقة اجتماعية، وهكذا ايضا فإن بالإمكان تحويل هذه الدولة وإصلاحها بواسطة الديمقراطية. ولان مسألة الدولة بالغة الصعوبة والتعقيد، ولما كانت – أكثر من أية مسألة اخرى – قد تعرضت للالتباس من جانب الدارسين والكتاب والفلاسفة البرجوازيين فإنه سيكون مفيدا الإشارة هنا، وبتكثيف، إلى الافكار والاطروحات الماركسية حول جوهر الدولة وطبيعتها².

حول جوهر الدولة – بعض الأطروحات

¹ عالجت بالتفصيل هذه الاشكالية في عمل مستقل. لمزيد من التفاصيل انظر: صالح ياسر حسن، الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية. مقدمات منهجية - اشارة خاصة للعراق (بغداد: بيت الكتاب السومري، الطبعة الاولى، 2019).

² قارن: ف.أ.لينين، المؤلفات، المجلد 29، ص 470.

بداية، يتعين التأكيد على أن الدولة ليست تنظيماً للمجتمع بأسره، كما يشاع، وإنما هي تنظيم داخل المجتمع، مسلح بقوة القمع والفسر، وآيا كان شكل الدولة فإن أحد مكوناتها هو وسيلة ممارسة الإجماع على أفراد المجتمع. ولم يصبح مثل هذا التنظيم ضرورياً إلا حينما انقسم المجتمع إلى طبقات متناحرة، فمنذ ذلك الحين أصبحت الدولة ضرورية كـ "سلطة خاصة" لمنع التناقضات الاجتماعية من أن تنفجر وتمزق مجتمع محدد وتدمره وبالتالي الاطاحة بسلطة الطبقة المسيطرة. وفي هذا الصدد كتب أنجلز يقول: " .. الدولة هي مفتاح المجتمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي افصاح عن واقع ان هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، عن واقع ان هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضا والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلتف الاضطدام وتبقيه ضمن حدود " النظام ". ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه اكثر فأكثر " 3.

وبما أن الدولة قد نشأت عن الحاجة إلى كبح جماح التناقضات الطبقيّة، وبما أنها نشأت في ذات الوقت في خضم الصراعات بين الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الاقوى الساندة سياسيا والتي تصبح عن طريق الدولة، الطبقة الساندة اقتصاديا. وبهذه الوسيلة تكتسب الطبقة المهيمنة وسائل جديدة لقمع الطبقة (او الطبقات والفئات والشرائح) المستغلة (بفتح الغين) واستغلالها. ومن المفيد التذكير بأن ماركس وأنجلز هما أول من ادخل إلى القاموس السياسي مفهوم الدولة كأداة او كآلة قمعية. ان هذا المفهوم يرجع ايضا إلى الصراع الطبقي (الذي اعتبره ماركس القوة المحركة للتاريخ) ولكن وفق كيفية أخرى: ليس بوصفه تعبيراً عن الصراع الطبقي، او عن انقسام المجتمع إلى طبقات، بل بوصفها (أي الدولة) أداة في الصراع الطبقي، في خدمة الطبقة المسيطرة بالمعنى "التقني" للكلمة. لذلك يمكن القول إن الدولة اداة اضطهاد وسيطرة طبقية بأجهزتها وتقنياتها، ولكنها ليست مجرد ناقل لـ "إرادة" طبقية. يجب اذن دراسة الدولة، في بنيتها، بمثابة دولة طبقية، دولة تتوافق مع وجود تناقضات طبقية، ومخصصة لإعادة انتاجها في "أحسن الظروف" 4. وقد توصل ماركس في كتابه الموسوم "الأيدولوجيا الألمانية" إلى تحديد الاشكالية الجديدة لإعادة انتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج وأشكاله التاريخية. تتماثل هذه الاشكال مع اشكالية الصراع الطبقي: ليست الظواهر التاريخية إلا اشكالا متنوعة ومعقدة للصراع الطبقي، والصراع الطبقي هذا هو الذي يحدد وجود الطبقات، وليس العكس، ويتحدد مجموع الصراعات الطبقيّة (الاقتصادية، السياسية، الأيدولوجية) في نهاية المطاف بالصراع الطبقي الاقتصادي في الانتاج. وفي هذا الصدد تبرز الدولة باعتبارها عامل تماسك التشكيلية الاجتماعية بهدف اعادة انتاج شروط انتاج النظام الذي يحدد هيمنة طبقة على أخرى.

كيف تؤثر الدولة وتدخل في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي ؟

الاجابة على هذا السؤال تكمن في ان الأمر يتقرر عبر: ماذا يتم فعله من خلال الدولة ؟ وكيف يتم ذلك من خلال الدولة ؟

3 ف. أنجلز، اصل العائلة والملكية الخاصة. (في): ك. ماركس، ف. أنجلز، المؤلفات، المجلد 21، وارشو 1969 (بالبولونية)، ص 186 – 187.
4 قارن: أندريه توزيل، سيزار لوبوريني، آيتين باليار، ماركس ونقده للسياسة، ترجمة جوزيف عبد الله، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص 94 – 102.

عندما يجري الحديث عن طبقة ما تمسك بزمام السلطة، فإن المقصود بذلك أن ما يتم فعله من خلال الدولة، يؤثر إيجابياً على إعادة إنتاج نمط الإنتاج الذي تكون الطبقة المقصودة هي ممثله السائدة. غير أنه **ينبغي التحذير** هنا من إساءة تفسير التعابير الشائعة من قبيل "أخذ" و "الإمساك" بسلطة الدولة، على أنها **تعني** أن سلطة الدولة هي شيء يمكن لمسه باليد. إن هذه القضية أبعد وأعمق من ذلك بكثير. فهي، بالأحرى، عبارة عن **عملية تدخلات** في مجتمع معين من قبل "مؤسسة منفصلة" هي الدولة، تتركز لديها الوظائف العليا في المجتمع والتمثلة في: وضع القانون، تطبيق القانون، تعديله، فرضه والدفاع عنه "عند الضرورة". ولهذا فإن "أخذ" سلطة الدولة و "الإمساك" بها يعني بدء نمط معين من التدخل من قبل "هيئة خاصة" مخولة للقيام بتلك الوظائف⁵.

غير أن الملاحظات السابقة، على أهميتها، لا تكفي بل يتعين الإشارة إلى ثلاث قضايا أخرى هامة وهي :

• **الأولى:** إن الدولة، في بنيتها، ليست واقعاً جامداً، بل يحتمل شكل الدولة تغيرات متنوعة، هي نتاج ورهان الصراع السياسي. وقد تكون تلك التغيرات في بعض الأحيان "راديكالية". ولا تستخدم الطبقة المسيطرة الدولة كما لو أنها علاقة تصرف حر إرادي تجاهها بل أن هذه الطبقة تتشكل ويعاد إنتاجها بفضل التغيرات الحاصلة في الدولة كآلة. وإذا لم يكن مفهوم "آلة الدولة" قد أعلن رسمياً، فهو حاضر عملياً على الدوام في الواقع.

• **الثانية:** تتضمن السلطة السياسية طبقة ما (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) والتي هي نتاج وشرط لسيادتها الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) على جهاز الدولة. ولأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم دوماً أعضاء في "شريحة" محددة من الطبقة المسيطرة فإنه يمكن للسلطة السياسية أن تكون رهاناً للصراع فيما بين هذه "الشرائح". ومنعاً لأي التباس منهجي يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بألة الدولة مع سلطة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع، ذلك لأن هذه الأخيرة هي التي توول إلى تحقيق السلطة الفعلية.

ومع أن الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية بين "الشرائح" المختلفة للطبقة المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة هو دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي إلا أنه ما يزال هاماً. إن التجليات المختلفة التي تتخذها الدولة وأشكالها ترتبط بتبديل مراكز القوة بين "شرائح" الطبقة المسيطرة. غير أنه يتعين التأكيد على أن السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية لا تكونان متماثلين بشكل ميكانيكي. إذ يمكن لإحدى "شرائح" الطبقة المسيطرة أن تلعب الدور المسيطر في الاقتصاد ولكن من دون أن تحظى بالهيمنة السياسية، والتاريخ شاهد على أمثلة كثيرة.

• **الثالثة:** تحقق الدولة، كآلة، علاقة طبقية تتعقد في مكان آخر، في الميدان الاقتصادي. غير أن الميكانيزم الذي يحقق هذه العلاقة إنما يحققها وهو يعمل على إخفائها ! إن عمل الدولة الأخير الذي يتكون بفعل وجودها وتحولها الخاصين بها، هو تكوين المجتمع والدولة نفسها في مواجهة أحدهما للآخر. يكمن عملها في تحقيق هذه المعارضة التي هي، في الوقت نفسه، تبعية وتوحيد، وهي تجعل سيطرة المصالح المهيمنة ممكنة بفضل تحقيقها من خلال تغليف المجتمع المدني الذي تحققه بمثابة

⁵ قارن: يوران ثريورن، سلطة الدولة، حول ديالكتيك الحكم الطبقي، ترجمة عبد الله خالد (بيروت، 1985)، ص 40؛ كذلك عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة. دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر 1974 - 1982 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 102 - 104، 130 - 131.

دولة. هكذا **يسمح** اشتغالها، إذن، **بممارسة** السلطة من قبل الممثلين "الشرعيين" الذين جرى تكوينهم لإنجاز هذه المهمة ولاحتيال موقع "ممثلي" المجتمع، الموقع الذي أكتسب شرعيته أولاً وتم إخفاؤها⁶.

لا تعني الملاحظات السابقة أن الدولة طاقم مفكك الأقسام والمستويات **كتفسير** لتقاسم السلطة السياسية بين طبقات وفئات متعددة، بل أن الأمر هو غير ذلك تماماً. إذ فوق التناقضات ضمن أجهزة الدولة المختلفة وخلفها، تحمل الدولة دائماً **وحدة داخلية متميزة**، هي **وحدة سلطة الطبقة المسيطرة أو الفئة المهيمنة**، غير أن هذا يحدث بشكل معقد وليس بصيغة مباشرة، بل عبر **توسعات**.

إن إعادة إنتاج مجتمع محدد **تبيين** أن إعادة إنتاج نمط أداء وظيفة كعملية اجتماعية مستمرة، لا تتوقف، يتم من خلالها إنتاج السلع وتوزيعها واستهلاكها، وكذلك إعلان الأوامر وتطبيقها، علاوة على استعراض العنف أو ممارسته "عند الضرورة"، وكذلك معاشة الأفكار ووضعها موضع التطبيق الفعلي. ونظراً لأن أي نشاط إنساني لا بد أن يكون له **هدف محدد** فإن إعادة الإنتاج **هدفين** هما: **المواقع** في بنية اجتماعية معينة، وكذلك **الأشخاص** اللازمين لتشغيلها⁷.

ونستطيع، إذن، أن نقول بأن **إعادة الإنتاج الموسع للطبقات الاجتماعية** (وللعلاقات الاجتماعية) تستلزم **عمليتين** لا يمكن تواجدهما بمعزل عن الأخرى بل هما في وحدة جدلية:

• **أولاً: إعادة إنتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء**، وتجلو هذه المراكز التحديد البيوي للطبقات، أي الطريقة التي من خلالها يعمل التجديد المذكور على ضوء البنية (علاقات الإنتاج، وعلاقات السيطرة/الخضوع السياسية والإيديولوجية) في الممارسة التطبيقية.

• **ثانياً: إعادة إنتاج للوسطاء أنفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز**. إن الوسطاء سيعاد إنتاجهم "تدريبهم على الإذعان" لكي يحتلوا مراكز معينة، ولهذا فإن **توزيعهم** لا يعتمد على اختياراتهم أو طموحاتهم، كما تبدو ظاهرياً، بل على مجرد إعادة إنتاج هذه الوظائف التي تسمح بإعادة إنتاج السيطرة دون "عوائق" تذكر. ونظراً لأن التوزيع الرئيسي **يندرج** تحت إعادة الإنتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية خلال مختلف مراحل تطور التشكيل الاجتماعي المحدد، فإن التوزيع الرئيسي هذا يعني لجهاز ما أو سلسلة أجهزة، الدور الخاص المنوط بها والذي ينبغي أن تلعبه في توزيع الوسطاء ضماناً للهيمنة واستمرارها.

تتحكم مشكلات **التمثيل والتوسط** فيما يسمى بـ "الاستقلال النسبي" للدولة. إن معنى هذه العبارة (الاستقلال النسبي للدولة) هو أن سياستها تمثل **محصلة** الممارسة السياسية العملية، والتي يتعين عليها وباستمرار أن **توفق** بين مصالح مجموعات مختلفة ومتصارعة، والتي تكون شديدة التأثير بتاريخ طويل لمثل هذه التسويات والأيديولوجيات التي تقف ورائها، ولذلك فإن **سياسة الدولة ليست بالضرورة عقلانية** بأي معنى من المعاني البسيطة. غير أن أهمية الاستقلال النسبي للدولة **يتجلى** بوضوح شديد في حقبات تاريخية **تصبح** فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة إلى حد كبير ولا يسمح ميزان القوى القائم، في اللحظة التاريخية الملموسة، لأي من الطبقات أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة، مما يستدعي مجيء "بيروقراطية الدولة" وارتقائها فوق الطبقات، ناصبة نفسها "قوة مستقلة" وتقييم سلطتها الخاصة

⁶ قارن: أندريه توزيل، سيزار لوبوريني، آيتين باليار، ماركس ونقده للسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 23 - 25.

⁷ قارن: يوران ثريورن، سلطة الدولة. حول ديالكتيك الحكم الطبقي (بيروت: دار المروج، 1985)، ص 61.

غير الخاضعة للرقابة في مثل هذه الظروف. ويعبر "النموذج البونابرتي" عن هذه الأطروحة بأعمق الوضوح⁸.

إن الاستقلال النسبي لنموذج الدولة البونابرتية حيال الطبقات أو الفئات المسيطرة يتمتع بأهمية خاصة وتميزة لكونه حصيلة الأزمة السياسية وتوازن القوى، الذي ينتمي هذا الاستقلال اليهما معاً. وهو على أية حال استقلال نسبي "ضروري" لهذه الدولة من أجل إعادة تنظيم توازنات القوى الموجودة في السلطة، ومن أجل إعادة تنظيم الهيمنة، وذلك ضمن إطار إدارة الأزمة السياسية، التي غالباً ما تبرز فيها "الفئات الوسطى" كقوى اجتماعية تتميز بثقل سياسي مؤثر وفعال.

لقد أدى توطد البيروقراطية والانفصال الظاهري للسياسة عن الاقتصاد إلى سيادة الوهم القائل بتجرد الدولة ورئيسها وإدارتها عن الصراعات. غير أنه من المهم التذكير بأنه ليس لهذا "الاستقلال" وهذه "الذاتية" صفة الشمولية والثبات. فقد فوّضت الطبقة المسيطرة السلطة السياسية لبونابرت مؤقتاً غير أنها بقيت المهيمنة. يعني ذلك أن الطبقة المسيطرة سخرت الديكتاتورية البونابرتية لحل عقدة "التوازن" بينها وبين خصومها لصالحها. وعندما تم إنجاز هذه المهمة بنجاح، تم وبطريقة "مهذبة" إزاحة الدكتاتور وترحيله إلى حيث مصيره المحتوم.

ومن جانب آخر فإن "السلطة العامة" كما هو معلوم تعود إلى الطبقة السائدة اقتصادياً، ومن جراء ذلك تصبح الطبقة السائدة سياسياً. تتحقق هذه السلطة على الصعيد التنظيمي بصورة "فصيلة خاصة" من الناس تتركز في يدها مقابض إدارة المجتمع. وبهذا الصدد كتب (ماركس) قائلاً: "إن وجود سلطة الدولة يجد تعبيراً عنه على وجهه الدقة في موظفيها، وجيشها، وإدارتها، وقضائها، وإذا تجردت من صورتها المجسدة هذه، فإنها لن تكون سوى ظل، سوى خيال، مجرد اسم"⁹.

على أن من الضروري الإشارة طبعاً إلى أن التحليل اعلاه لا يعني القول بعدم وجود أي "تفاوت" بين مصالح الطبقة المسيطرة وقرارات الدولة، إذ أن هذه الأخيرة ليست مجرد أداة طيعة وعملية: فهي تبذل مقاومات تبقي عليها التناقضات الداخلية الناشئة في إطار الطبقة المسيطرة. وبما أن الدولة ليست آلة تحكمها بعض الفئات المهيمنة، بل أنها أكثر تعقيداً في تمثيل المصالح التي تحققها وفي عملها الملموس، لذا يجب أن نترافق تحليل البنية الطبقيّة للدولة بتحليل ملموس للأشكال التي تتخذها هذه السيطرة. ولهذا فإن الماركسية تنطلق من تعريف طراز الدولة، من طابعها المميز. كما أن السمة المميزة للعلم الماركسي حول طراز الدولة، هو أنه يركز انتباهه لا على الظواهر الثانوية والمشتقة، في الحياة السياسية، بل على قوانينها الداخلية الجوهرية، أي استجلاء القوانين الموضوعية للتطور التاريخي لهذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة، التي هي الدولة. إذن ليست من قبيل الصدفة أن لا تستخدم النظرية الماركسية في منظومة جهازها المفاهيمي المقولة المجردة "طراز الدولة"، بل تستخدم مقولة "طراز الدولة التاريخي"، هذه المقولة التي تعكس العمليات الاجتماعية الفعلية والتي ترتبط بمفهوم التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية في وضع تاريخي محدد¹⁰.

ومن الضروري أيضاً التذكير بأنه وعندما يجري الحديث عن استقلالية أجهزة الدولة فإن ذلك لا يعني استقلالها عن الطبقات المتصارعة، بل عن الفئات الطبقيّة المسيطرة. فاستقلال أجهزة الدولة لا

⁸ لعل العمل الأكثر أهمية، من الناحية المنهجية والسياسية، الذي عالج الظاهرة البونابرتية هو عمل ك. ماركس: الثامن عشر من برومير. أنظر: كارل ماركس، الثامن عشر من برومير "لويس بونابرت" (موسكو: دار التقدم، 1960).

⁹ انظر: ك. ماركس، ف. انجلس، المؤلفات، المجلد 6، ص 287.

¹⁰ قارن: تشيريكين، جيدكوف، يودين، أسس النظرية الاشتراكية بصدد الدولة والحق (موسكو: دار التقدم، 1979)، ص 54 ولاحقاً.

يكون إلا في **تبعيتها** المباشرة للطبقة المسيطرة ككل. معنى هذا أن استقلالها النسبي يتيح لها **ضبط** تطور التناقضات الثانوية بين فئات الطبقة المسيطرة **ومنعها** من أن **تنفجر** بشكل يهدد علاقة السيطرة الطبقي نفسها حين **تعجز** فئة أو طبقة عن فرض هيمنتها الطبقي داخل الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن). إن **التدخل** المباشر لأجهزة الدولة هو، إذن، **لإنقاذ** الوجود المسيطر للطبقة السائدة، **بتحقيق** **الهيمنة** الطبقيّة للفئة المهيمنة فيها، والتي تعجز، في ظروف تاريخية محددة، من فرض هيمنتها. في مثل هذه الظروف التاريخية **يختفي** الشكل "الديمقراطي" للممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، ويبرز الشكل الدكتاتوري المباشر الذي **يضمن** المنطق نفسه لهذه الممارسة السياسية. فالعلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية هي إذن خاصة بالممارسة السياسية للطبقة المسيطرة.

عندما نتحدث عن (السلطة) تنطرح اشكالية المعايير التي تستخدم لتحديد الاصول الطبقيّة للمجموعة الحاكمة، **من هي؟، من أين أتت؟، جذورها الطبقيّة**، أي ينبغي فهم السلطة ضمن تحديد اطارها المرجعي. ولهذا فإن السلطة هنا هي **علاقة قوى طبقيّة** حسب بولانتزاس¹¹. وانطلاقاً من هذه الاطروحة يمكن القول أن الصراع الاجتماعي ومحوره الاساسي الصراع بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع هو الاطار المرجعي لمفهوم السلطة هذا. ويتعين فهم علاقات القوة هذه ليس باعتبارها علاقة بسيطة، خطية، انما هي **علاقة مركبة** من جهة، **وغير متكافئة**، من جهة أخرى، **وتحددتها في نهاية المطاف القوة الاقتصادية**، ثالثاً. كما يتعين فهم حقيقة أن القوة السياسية أو القوة الأيديولوجية ليس مجرد تعبير عن القوة الاقتصادية أو انعكاس بسيط لها، بل يتعين فهمها في اطار العلاقة مع القوى الاقتصادية. فأحياناً، كما تشير التجربة التاريخية؛ تكون احدى الطبقات هي المسيطرة اقتصادياً ولكن من دون أن تكون هي المسيطرة سياسياً، فتكون فير قادرة على تحقيق مصالحها السياسية أو الأيديولوجية. أو أن تكون هي المسيطرة أيديولوجياً دون ان تكون لها الهيمنة الاقتصادية أو السياسية¹².

ولابد من اشارة سريعة هنا للسيطرة الايديولوجية. فهذا النوع من السيطرة يعد عنصراً أساسياً من عناصر السيطرة الطبقيّة، فلا يمكن ان تستمر السيطرة الطبقيّة ما لم تستطع الطبقة المسيطرة بناء مؤسسات تتوافق مع أفكارها، وان تكفل عن طريق "التقبل" العام لهذه الافكار التقبل العام لمؤسساتها وحكمها. وعلى الطبقة المسيطرة لكي تبقى على سيطرتها المادية ان تبقى على سيطرتها على اذهان الناس، فلا بد ان تربط القوى الفكرية في المجتمع بها، وتكفل انتشار الأفكار التي تعبر عن سيطرتها وبهذا تمنع أي تحدٍ لهذه السيطرة. وهذا يتيح القول ان مهمة الطبقة المسيطرة هو تشويه الوعي الطبقي للفئات والطبقات الأخرى المتواجدة في البنية الطبقيّة للمجتمع وذلك عبر جهازها الايديولوجي وهو ما شخصه بصواب المفكر الماركسي المعروف (جورج لوكاش) حين أشار إلى ان الشرط المصيري لإبقاء نظام الطبقة المسيطرة هو ان الطبقات الأخرى تتوهم وتبقى في وعي طبقي مشوش وهذا ما يتم تحقيقه عبر الجهاز الايديولوجي للطبقة المسيطرة بكل عناصره¹³. ومن الضروري، إذن، بالنسبة للطبقة المسيطرة ولبقاء سيطرتها الأيديولوجية، ان يختفي الطابع الأيديولوجي المميز لتطور الصراع الفكري كصراع أيديولوجي، وان يظهر هذا الصراع على غير حقيقته، وكأنه حركة الفكر الموضوعية في استقلاله التام

¹¹ قارن على سبيل المثال: نيكوس بولانتزاس، الأيديولوجية والسلطة. نموذج الدولة الفاشية (بيروت، دار ابن خلدون، 1979)؛ كذلك لنفس الكاتب، أزمة الدكتاتوريات (بيروت: دار ابن خلدون، 1981).

¹² قارن: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة....، مصدر سبق ذكره، ص 103؛ كذلك د.صاحب ياسين العلي، موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية، " النهج" مصدر سابق، ص 131 ولاحقاً.

¹³ قارن: جورج لوكاش، التاريخ والوعي الطبقي، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1979، ص 65. وفي " الايديولوجية الالمانية " اشار ماركس الى ما يلي: " والطبقة التي هي القوة المادية المسيطرة في المجتمع هي في نفس الوقت قوته الفكرية الحاكمة، فالطبقة التي تضع في يدها وسائل الانتاج المادي تسيطر في نفس الوقت على وسائل الانتاج الفكري، ومن هنا فان افكار اولئك الذين يفتقرون الى وسائل الانتاج الفكري تخضع لها عموماً ".

عن الصراع الطبقي، أي ان استوائه المحايد فوق الطبقات الاجتماعية المتصارعة، كجهاز الدولة يظهر في حياد وهمي هو شرط لوجوده الحقيقي كأداة سياسية وأيديولوجية في خدمة الطبقة المسيطرة¹⁴.

تتضمن السلطة السياسية طبقة ما (أو لائتلاف طبقي محدد)، والتي هي طبعاً نتاج شروط لسيادتها الطبقيّة –الاقتصادية، سلطة فعلية لممثلي هذه الطبقة على آلة الدولة، وهؤلاء الممثلون هم عادة أعضاء يمثلون وينتمون إلى "شريحة" محددة من الطبقة المسيطرة. ولذلك يمكن للسلطة السياسية أن تكون رهان صراع فيما بين هذه الشرائح. إلا انه يجب عدم خلط السلطة الفعلية الخاصة بالماسكين بالآلة الدولة مع سلطة آلة الدولة المنظمة قانونياً على المجتمع. ان هذه السلطة المنظمة قانونياً هي التي تؤول إلى تحقيق السلطة الفعلية. ولا تظهر السلطة السياسية للدولة دائماً، في شكل علاقة مباشرة بين طبقة وأخرى. إنه لصحيح، من جهة أخرى، ان العلاقة الطبقيّة تحفظ ويعاد انتاجها على مستوى السلطة السياسية للدولة، كما أنه لصحيح، من جهة أخرى، أن وجود الدولة كأداة، يحقق في شكل معدل، السيطرة السياسية للطبقة المسيطرة¹⁵.

وإذا اردنا القيام بمقاربة مكثفة نستطيع القول بأن التحليل التاريخي الملموس للسلطة السياسية يستحث التأكيد على العناصر التالية، التي بالرغم من بساطتها الظاهرية هامة جداً لفهم هذه الاشكالية:

- **ان السلطة السياسية في أي مجتمع هي نتاج العلاقات الاجتماعية الجوهرية فيه، علاقات الملكية والتقسيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي فإن هذه السلطة تكون محصلة للتناقضات الاجتماعية وكيفيات حلها، والتي تتجسد من خلال الطبقات المتصارعة ومصالحها. ومن هنا تتأتى ضرورة تناول السلطة السياسية باعتبارها علاقة قوة.**
- **إن السلطة السياسية في المجتمعات ذات البنية الاجتماعية المتناقضة لم تكن أبداً محايدة ابداً حتى لو أعلن حائزو السلطة غير ذلك.**
- **إن نمط توزيع السلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط توزيع الثروة على وفق علاقات الانتاج السائدة، وان هناك علاقة جدلية بين السلطة والثروة تتضمن ضمن ما تتضمن أن حائزي احدهما يتطلعون إلى الأخرى، كما أن فرصتهم تكون أكبر وأيسر من غيرهم في حيازة الأخرى. يلعب مقياس توزيع الثروة المادية (التحكم في وسائل الانتاج) الدور الاساسي في توزيع السلطة والنفوذ. وبتعبير آخر: يحدد هذا التراتب الاجتماعي-الاقتصادي والتراتب السياسي ويتحكم فيه، ومن خلاله يتحكم في البنيان الاجتماعي والثقافي/الأيديولوجي برمته، أي تحقيق وحدة هذا "البنيان المرصوص".**
- **إن انبثاق سلطة سياسية معينة وتطورها يخضع لتراتب سياسي واجتماعي جديد يعتمد على عدة معايير، من بينها:**

¹⁴ قارن: مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 51.
¹⁵ قارن: د.صاحب ياسين العلي، موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية- نحو دراسة منهجية منتظمة لمصادر نشوئها وافاق تطورها، مجلة "النهج"، العدد 7/شباط 1985، ص 130 - 134. وهي في الواقع دراسة انا صاحبها (صالح ياسر) ولكنها نشرت انذاك بهذا الاسم المستعار (صاحب ياسين) لأسباب موضوعية في حينه.

أ. مدى القدرة على تحقيق الحد الأدنى من التماسك الأفقي بضمان الانخراط في مسلسل تطور نمط انتاج محدد تحت اشراف اجهزة الدولة ورعايتها.

ب. مدى القدرة على اختراق "المجتمع المدني" عموديا أي عبر شبكات "الولاءات الخاصة"، وباكتساب "الزبائن" و "التابعين" واستقطاب وتوظيف اكثر ما يمكن من الارتباطات والولاءات الباقية، من اجل ضمان الحد الأدنى من "الوحدة" لمجتمع ما زال يتطور. ولكن هل يمكن تصور ثبات واستمرار "سيطرة" هذه السلطة السياسية بدون توفر الحد الأدنى من "الشرعية" يؤمن لها قدرة ما على الاختراق الأفقي والعمودي للجسد الاجتماعي ككل، في اتجاه خلق وإحياء مجال ما للمهيمنة؟ إن الاجابة على هذا السؤال تستدعي التأكيد على أن الحديث عن السلطة السياسية في مستواه الاكثر تركيزا هو حديث عن الدولة بوصفها التجسيد الرسمي للسلطة السياسية. ثمة، اذن، ضرورة لتناول مكثف لإشكالية الدولة¹⁶ كمدخل لاستيعاب وفهم السلطة السياسية، إذ ثمة ضرورة لبلورة صياغة نظرية للعلاقة بين الطبقة السائدة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) والدولة، مع ملاحظة أن التحليل الطبقي لا يمكن أن يبدأ وينتهي عند مستوى البناء الفوقي للتشكيلة المعنية. وينبع هذا التأكيد من حقيقة ان العلاقة بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا وبين السلطة السياسية وجهاز الدولة في "العالم الثالث" هي من القضايا البالغة الأهمية والشديدة الخطورة ولكنها لم تحظ باهتمام كبير إلا من طرف باحثة قليلين¹⁷.

محاولة تركيب

الآن، وبعد الملاحظات المكثفة السابقة، يتعين علينا القيام بإعادة تركيب مكثفة للقضايا المثارة. ولكيلا تكون الملاحظات المذكورة في الصفحات السابقة ذات طبيعة تجريدية أو منفصلة عن بعضها البعض، يتعين أن ننقل إلى الملموس، إلى البلدان المسماة بـ "النامية"، ومنها بلداننا العربية وإلى العراق على وجه الخصوص، انطلاقا من سؤال نراه حاسما وهو:

ما هو السبب (أو الأسباب) الذي جعل التشكيلات السائدة في هذه البلدان، التي قطعت اشواطا كبيرة في دولنة Etatisation الاقتصاد وحققت الاستقلال السياسي (على الأقل ظاهريا)، عاجزة تاريخيا في مواجهة مسألة الديمقراطية وبالتالي إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية الداخلية بما يسمح بخلق الشروط لتبلور المجتمع المدني وبالتالي فك الاشتباك التاريخي بينه وبين المجتمع السياسي (الدولة)؟ وما هو شكل الدولة الذي اكتساه المسار الاجتماعي والاقتصادي لهذه التشكيلات؟ وهل يمكن تعليل بروز دول "قوية" وديكتاتورية بعيدا عن الادانات الاخلاقية أو التصنيفات الحقوقية الشكلية؟

في مسعى الاجابة على الاسئلة أعلاه لابد من التذكير بوجود خلافات في مسارات تشكل "المجتمع الديمقراطي" في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لذا لابد من العودة إلى جذور المشكلة.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل قارن: د.صاحب ياسين العلي، موضوعات حول مفهوم، مصدر سابق، ص 126؛ كذلك د.صالح ياسر حسن، اقتصاد السوق - الخصوصية - الدولة: بين أوام الخطاب الليبرالي الجديد وحقائق الواقع. "الثقافة الجديدة"، العدد 1995/262، ص 30 ولاحقاً؛ كذلك: صالح ياسر حسن، الخصوصية و "الإصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع - محاولة في نقد الخطاب والممارسة (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2016)، كذلك: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، وخصوصاً الفصلين الخامس والسادس.

¹⁷ قارن على سبيل المثال: عادل غنيم، النموذج المصري، مصدر سابق؛ كذلك: عصام لخفاجي البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية. دراسة مقارنة لمصر والعراق. "جدل" - كتاب العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، آب/1991، ص 173 ولاحقاً.

وباختصار، نستطيع أن نقول إن "المجتمع الديمقراطي" في البلدان المتقدمة يأتي مكملًا وامتدادًا للدولة التي كانت في أصل نشوئه وهي لا تزال ترعاه حتى لو كانت تخاف من تجاوزاته على الصلاحيات الجديدة التي أخذت تحصر عملها فيها.

وبالعكس من ذلك يأتي الحديث المتزايد والمتضخم عن المجتمع المدني في البلاد النامية¹⁸، ومنها العراق كتعويض عن غياب هذا المجتمع تماما وكرد على الفراغ الذي أحدثته في الفضاء العمومي تفسخ الدولة وتحلل السلطة العمومية إلى سلطة أصحاب مصالح خاصة، وانهيار أي قاعدة قانونية ومؤسسية ثابتة وراسخة للدولة والمجتمع معا. ولذلك فهو يبقى هنا ويستمر يعمل في إطار الأيديولوجية، مما يعني أيضا سهولة استعماله كأداة أو كوسيلة لتحقيق أهداف وتدعيم مواقف وتأكيد مساعي متنوعة وأحيانا متناقضة، سياسية وعقائدية واقتصادية من دون أن يكون غاية في ذاته.

وبقدر ما تبدو الدولة في البلدان النامية، بشكل عام، بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون، ينمو نزوع قوي إلى البحث عن المواطنة والعمومية والمصالح الوطنية والحرية في المجتمع المدني ذاته، أي خارج الدولة.

ومصدر كل هذا الاختلاط والتخبط هو **إخفاق** الدولة القومية، بمعنى الدولة/الأمة، دولة المواطنين، في هذه البلدان، مما يضعنا أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذلك الذي عرفته المجتمعات الغربية، وأحيانا معاكس له.

وهذا يعني في الواقع أنه كما أن تطور المجتمع المدني في البلدان الرأسمالية المتطورة ليس منفصلا عن تطور الدولة الديمقراطية فإن غياب الدولة الديمقراطية في العالم النامي، والعالم العربي بشكل خاص، ليس منفصلا أيضا عن غياب المجتمع المدني أو تحييده.

فعلى سبيل المثال منذ الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه البلدان العربية، هيمنت على جهاز الدولة في العديد منها "نخبة" سياسية - إدارية من مختلف شرائح الفئات الوسطى، وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة - من حيث هي كيان سياسي قانوني -، تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها، والتغلب على الازمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقاً من قوة المساندات هذه. ومع ذلك ظل تكوين هذه الدول الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشاً، ويعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية، بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد¹⁹.

الملاحظ أيضاً أن هذه "الفئات الوسطى" الحاملة أيديولوجية القومية الشمولية في البلدان التي كانت تحت السيطرة الكولونيالية، ولدت وتشكلت في إطار البنية الاجتماعية الكولونيالية في المجتمعات المجزأة بتعدد الانخراط غير المتجانس في الرأسمالية الكولونيالية، وذلك بتأثير علاقات الانتاج الكولونيالية، وهي تختلف كلياً عن "الطبقة الوسطى" في الغرب التي بسبب من تكونها التاريخي، في إطار علاقات الانتاج الاقطاعية ذاتها كانت تمثل فيه القوة الاجتماعية الرئيسية الثورية حينذاك الحاملة في صيرورتها الطبقيّة نظام انتاج رأسمالي جديد قائم بذاته، يدفعها إلى نفي ثوري لبنية علاقات الانتاج هذه، في مرحلة التكون

¹⁸ لمزيد من التفاصيل حول الإشكاليات المرتبطة بالمجتمع المدني انظر: صالح ياسر حسن، بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، 2005).

¹⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: توفيق المدني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس (دمشق: دار الزاوية، الطبعة الأولى، نيسان 1989)، ص10.

التاريخي لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وإجراء التحولات الثورية فيها لإفساح المجال لتطور القوى المنتجة، بهدف فرض هيمنتها الطبقيّة على الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال الاضطلاع بالدور المركزي والقيادي للثورة البرجوازية الديمقراطية، وانتزاع السلطة السياسية من الطبقة الاقطاعية القديمة

20

وارتباطا بهذه المقاربة، فإن المضمون الايديولوجي لهذه الفئات الوسطى يختلف جذرياً عن مثيله عند "الطبقة الوسطى" الكلاسيكية في الغرب الرأسمالي، ولا يوجد أي منطق تماثل بنيوي بينهما. ولهذا عندما مارست هذه الفئات النضال الوطني، مارسته في إطار من المحافظة على البنية الاجتماعية الكولونيالية، لا على أساس التحويل الثوري لعلاقات الانتاج القائمة. ومن هنا كانت عقلانية هذه الفئات عقلانية "ثورة من الأعلى" لأن الحركة الإصلاحية التي اضطلعت بها الدولة الجديدة بهدف إضفاء تجانس اجتماعي، وتحديث البنى والأفكار، قد قادت إلى أن يصبح للدولة جهازا للهيمنة خارج على المجتمع وصولاً إلى إلغائه، وهو ما كانت نتيجته تفاقم القطيعة بين "الحاكمين" و "المحكومين".

إن ما يميز الدولة الحديثة في العراق، كما هو الامر في بلدان أخرى، هو طغيانها الكلي على المجتمع المدني بواسطة أنظمة حكم شديدة المركزية أو احزاب سياسية ذات طبيعة شمولية لديمقراطية في العموم، ولكنها اكتسبت "شرعيتها" السياسية والتاريخية أما بفضل "الشرعية الثورية" عن طريق الانقلابات العسكرية أو عبر انتخابات "ديمقراطية" و "شفافة"!!، وهيمنت عليها آيديولوجيات توفيقية أو شمولية أو اقصائية²¹.

ومن جهة اخرى فإن المشروع التحديثي الذي أطلقته دولة الوصاية (حسب تعبير المفكر التونسي المنصب وناس) على المجتمع المدني، قد تم في سياق خيار آيديولوجي هجين، ادى إلى تعميق التبعية المتعددة الصعد، للخارج وفاقم التناقضات الاجتماعية والطبقية في الداخل. ومن الواضح أن التوتر والصدام بين "دولة الوصاية" التي تجسد في آيديولوجيتها القومانية الكلية أو الإسلامية الشمولية، وفي خطابها السياسي والثقافي سياسات تهدف مخاطبة المجتمع المدني، بهدف تدويله و "تنويره" بأسلوب تلقيني ووصائي وإقصائي يقوم على كره الآخر.

إن سيرورة تشكل الدولة الحديثة في بلداننا في علاقتها بالمجتمع المدني من جهة، وبالقوى الاجتماعية من جهة أخرى، لم تتم في إطار القطيعة مع ميراث الدولة الكولونيالية التي تمثل الاستمرار التاريخي للدولة البيروقراطية الحديثة، التي ولدت في أعقاب الثورة البرجوازية الديمقراطية في الغرب من ناحية، مثلما لم تتم القطيعة مع الدولة السلطانية (العثمانية) التي سادت لقرون من ناحية أخرى. وهذه "الدولة الجديدة" التي اضطلعت بتطبيق مشروعها "التحديثي" في نطاق علاقتها بالمجتمع التقليدي الذي دمرت الرأسمالية الكولونيالية توازنه العرضي الذي كان سائداً والذي وسم المجتمع الكولونيالي بالتجزئة، والتشطي، والتباعد، والتنافر بين مختلف أطرافه، قد خلقت بيروقراطيتها "الحديثة" ذات الطابع المركزي، المهيمنة على هياكل ومؤسسات السياسة والاقتصاد، والمتغلغلة في بنى ومؤسسات المجتمع المدني الوليد، حيث أصبحت هذه الدولة الحديثة التي توحدت مع جهازها وبيروقراطيتها الحديثة خارجة عن المجتمع المدني، ومنفصلة عنه وساعية للهيمنة عليه. وكانت هذه الدولة تمثل في الوقت ذاته العنصر

²⁰ لمزيد من التفاصيل قارن : د. عصام الزعيم، دمج الاقتصاد العربي كولونياليا وتأخر دمج نيوكولونياليا، "جدل" كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 1992/3، ص 4 ولاحقاً، كذلك د. صالح ياسر حسن، خصوصيات تمايز رأسمالية "الأطراف" ضمن تطور المنظومة الرأسمالية العالمية"، قراءة في كتاب نوداري أسيمونيا: مصانير الرأسمالية في الشرق. "جدل" كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 1، آب، 1991، ص 282 ولاحقاً.
²¹ لمزيد من التفاصيل قارن : المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق، الطبعة الأولى، 1988، ص 34.

التكويني الرئيسي للعلاقات الرأسمالية باعتبارها دولة كانت تبحث دائماً عن ممارسة سياسة "وسطية" بين النموذج الليبرالي ونموذج رأسمالية الدولة، وكانت تجسد رأسمالية الدولة التابعة للمراكز الرأسمالية. لكن بعد تضخم هيمنة الدولة على المجتمع المدني وصولاً إلى تدويله، وإلغاء دور القوى الاجتماعية والشعب عموماً، انبثقت الدولة البيروقراطية التسلطية الحديثة التي امتلكت ناصية الاستبداد المحدث من "مصادر الاستبداد التقليدي باحتكار الحكم في مركز السلطة" من ناحية، ومن خلال "احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع"، عبر اختراق المجتمع المدني على مختلف مستوياته ومؤسسته، و"بقرطة الاقتصاد سواء من خلال توسيع القطاع الحكومي أو بإحكام السيطرة عليه بالتشريع واللوائح (أي رأسمالية الدولة التابعة) وكون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين"، من ناحية أخرى²². وهذا ما وجد تعبيره الصارخ في بلادنا خلال فترات طويلة.

إن الدولة البيروقراطية الريعية الغنائية الحديثة التي تعتبر نفسها هي الممثلة للمجتمع، قامت بإقصاء مختلف مؤسسات المجتمع المدني، من الأحزاب السياسية المعارضة، إلى النقابات المهنية والعمالية، مروراً بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة، من مجالها السياسي، وبنيت "المنخبة" السياسية - الإدارية الحاكمة فيها نموذج الدولة التسلطية، التي تعاضم دورها في مختلف الميادين والنشاطات الاقتصادية تحت شعارات مختلفة. وقد اتجهت الدولة هذه نحو احتكار مصادر القوة والثروة في المجتمع عبر انتهاج طريق رأسمالية الدولة، في إطار نمط الاستيعاب من قبل النظام الرأسمالي العالمي، بما يجعل الاقتصاد الوطني تابعاً لمتطلبات السوق الرأسمالي العالمي ومنطق قوانينه.

إن هذه العوامل، مجتمعة، قادت إلى تعميق التعارض بين "مجتمعين": المجتمع السياسي الذي تهيمن فيه الفئات البيروقراطية - الطفيلية - الكمبرادورية الحاكمة، والمجتمع المدني الذي لم ينتظر أي شيء من الدولة، خصوصاً في ظل تفاقم البطالة وتعاضم التهميش الاجتماعي لقطاعات واسعة من السكان، واستعمال جهاز الدولة المركزية الريعية التسلطية الغنائية في عمليات "التحول الديمقراطي" التي تم تدشينها في بعض البلدان.

فبفعل ضغوط اجتماعية داخلية وضغوطات خارجية جرت محاولات خجولة لبعض "الإصلاحات الديمقراطية" المحدودة، غير أن عملية "التحول الديمقراطي" اصطدمت بعقبات بنيوية حقيقية. والملاحظة المثيرة للانتباه هنا، وهي مفارقة أيضاً، أن عملية الانتقال نحو التعددية التي جرت في بعض البلدان العربية تمت تحت قيادة جهاز الدولة البيروقراطي. فقد اصر هذا الجهاز على وضع نفسه وصياً على المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى ضعف المجتمع المدني، وانسحاب تكويناته وقواه الحية من المجال السياسي، الذي ملأته الدولة التسلطية المستندة إلى اقتصاد طفيلي كومبرادوري ريعي غنائي²³، في معظم الأحيان.

²² المصدر سابق، ص 148.

²³ لمزيد من التفاصيل حول هذا النمط من الاقتصاد انظر: صالح ياسر حسن، الربوع النفطية وبناء الديمقراطية - الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي (بغداد: مركز المعلومة للبحث والتطوير، 2013)